بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية

رئيس الحكومة

الرباط، في 16 رجب 1433

الموافق ل: 4 يونيو 2012

منشور رقم 22/2012

إلى

السيد وزير الدولة

والسيدة والسادة الوزراء

والمندوبين السامين والمندوب العام والمندوب الوزاري

الموضوع : تقييم كلفة وانعكاسات المشاريع الاستثمارية التعاقدية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فكما تعلمون، أكد البرنامج الحكومي على دعم الاستثمار المنتج للثروة والشغل، وعلى تفعيل تتبع وتقييم عقود الاستثمار والتزامات المستثمرين فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية المستفيدة من التحفيزات العمومية.

ودعما للمجهودات الهادفة إلى تحسين شفافية وفعالية الامتيازات والتدابير التحفيزية الممنوحة للمستثمرين في إطار اتفاقيات الاستثمار المعروضة على لجنة الاستثمارات من أجل المصادقة، فإن هذا المنشور يتوخى توضيح كيفية ممارسة كتابة هذه اللجنة لمهمة تقييم جدوى المشاريع الاستثمارية التعاقدية على مستوى الكلفة والمنفعة المنتظرة، وإعداد تقرير سنوي عن هذه الاتفاقيات، وذلك بتنسيق مع القطاعات الوزارية والمؤسسات والمنشآت العامة المعنية.

1- تقييم كلفة وانعكاسات المشاريع المعروضة على لجنة الاستثمارات

تقوم كتابة لجنة الاستثمارات بإعداد بطاقة موجزة خاصة بكل اتفاقية استثمار تعرض على موافقة اللجنة، تتضمن تحليلا لكلفة المشاريع المنصوص عليها في الاتفاقية، وكذا الفوائد المتوخاة منها.

كما تعد كتابة اللجنة، بالنسبة لكل اتفاقية استثمار انتهت مدة سريانها، مذكرة تتضمن مقارنة بين توقعات كلفة ومنافع المشاريع موضوع الاتفاقية والإنجازات الفعلية التي تم تحقيقها.

ويهدف هذا الإجراء إلى وضع خلاصات تحليلية ونوعية من شأنها توفير صورة متكاملة عن نجاعة المشاريع الاستثمارية التعاقدية بالنسبة لبلادنا، وتسهيل إجراء مقارنة بين الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والضريبية لمشروع استثماري معين ومشاريع استثمارية أخرى مماثلة.

ويركز تقييم تكاليف ومنافع المشروع على التكاليف المباشرة، كالمساعدات المالية من أجل اقتناء العقار، والبنيات الأساسية المنجزة خارج الموقع، والتكوين المهني والإعفاءات الضريبية والنفقات العقارية من جهة؛ وعلى المنافع الكمية للمشروع، خاصة عدد مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة المحدثة وحجم الاستثمار المنجز ومجهود نقل التكنولوجيات والابتكار، من قبيل طرح منتجات جديدة أو الولوج إلى أسواق جديدة، فضلا عن تحليل الانعكاسات على النسيج الإنتاجي المحلي وعلى التنمية المحلية والجهوية من جهة أخرى.

ومن أجل إنجاز هذه الدراسات فإنه يتعين تمكين كتابة لجنة الاستثمارات من الحصول على المعطيات اللازمة من المستثمرين أو من الإدارات والمؤسسات والمنشآت العامة المعنية كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

وإذا ما تعذر تقييم كلفة ومنافع مشروع استثماري بشكل دقيق ومرقم، فإنه يمكن لكتابة لجنة الاستثمارات اللجوء إلى هامش للتقدير، أو العمل، في حال تعذر ذلك، على وصف طبيعة وتركيبة كلفة المشروع والانعكاسات المتوخاة منه، لتمكين لجنة الاستثمارات من البت في المشاريع المعروضة عليها عن بينة ودراية.

ومن أجل تسهيل عملية إجراء هذه الدراسات، سيتم إعداد دليل يحدد كيفيات وطرق إنجاز تقييم الكلفة والمنافع المترتبة عن المشاريع، وذلك بتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية المعنية.

2- التقرير السنوي حول اتفاقيات الاستثمار

تقوم كتابة لجنة الاستثمارات بإعداد تقرير سنوي بخصوص اتفاقيات الاستثمار، وتعرضه على أنظار اللجنة. كما يُعرض هذا التقرير على العموم، مع مراعاة المقتضيات القانونية المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومة.

ويقدم هذا التقرير حصيلة الاتفاقيات الموقعة خلال السنة الجارية، والاتفاقيات الجاري إنجازها، وتلك التي انتهت مدة سريانها خلال السنة السابقة، وما تم إنجازه على مستوى حجم الاستثمار ومناصب الشغل. كما يستعرض الأرقام الدالة التي تهم عدد الاتفاقيات المعنية، وحجم الاستثمارات، وعدد مناصب الشغل المحدثة، وكلفة الامتيازات والتحفيزات الممنوحة، موزعة حسب أنواع التكاليف المباشرة وغير المباشرة، وتأثيرها على إحداث مناصب الشغل. ويتعين تقديم هذه المعلومات بصفة مجمعة وموزعة حسب الأنشطة والجهات المستقبلة للمشاريع وحسب المصدر الجغرافي لتمويل الاستثمارات.

ويتضمن التقرير، علاوة على ما سبق، خلاصة مهام تتبع المشاريع التي قامت بها كتابة لجنة الاستثمارات خلال السنة، مع وصف المنهجية المتبعة، ونوعية الاتفاقيات التي خضعت للتتبع، والخلاصات والتوصيات التي من شأنها ضمان حسن تنفيذ المشاريع التي استفادت من اتفاقيات الاستثمار.

3- **التنسيق بين كتابة لجنة الاستثمارات والقطاعات الوزارية والمؤسسات والمنشآت العامة**

مع مراعاة المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل والمتعلقة بالحق في المعلومة، يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات والمنشآت العامة التنسيق مع كتابة لجنة الاستثمارات وموافاتها بالمعلومات والمعطيات المتوفرة لديها والتي من شأنها مساعدة اللجنة على ممارسة مهامها في أحسن الظروف، خاصة في مجال تقييم كلفة وانعكاسات مشاريع الاستثمار.

واعتبارا لما توليه الحكومة من أهمية بالغة للاستثمار، وسعيا إلى تأمين ظروف نجاح كتابة لجنة الاستثمارات في مهامها، فإنني أدعوكم إلى دعمها لتيسير مأموريتها، تحقيقا للغايات المرجوة.

كما أهيب بكم إلى العمل على تعميم هذا المنشور على أوسع نطاق لدى المصالح التابعة لكم، والمؤسسات والمنشآت الخاضعة لوصايتكم.

ومع خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة

عبد الإله ابن كيران